منظمة العفو الدولية

فبراير/شباط 2015

سوريا: أصوات في محنة

نشرة شهرية حول أزمة حقوق الإنسان في سوريا

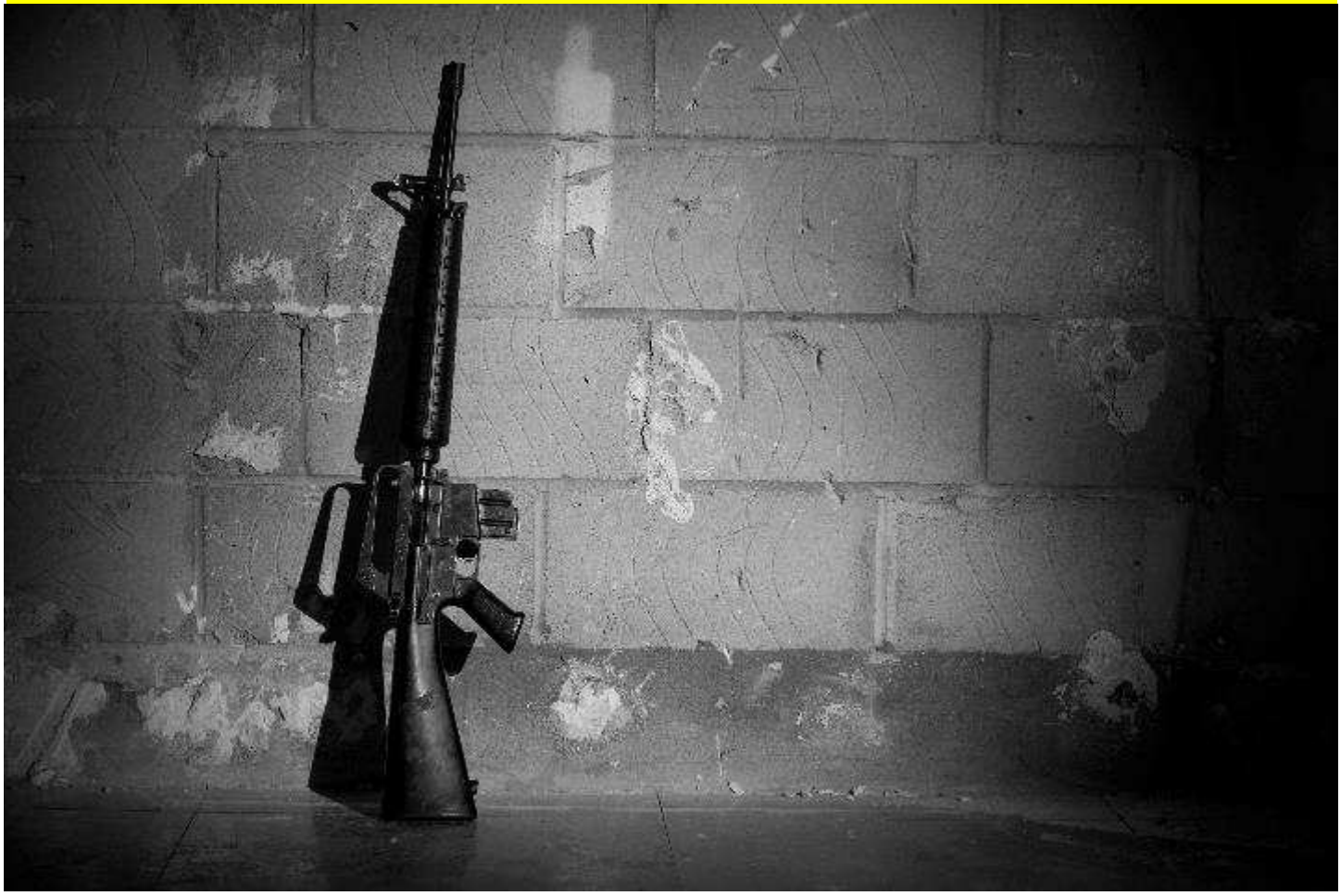

© Amnesty International

"إذا لم نضربك نحن، فسوف يضربوننا هم"

منظمة العفو الدولية تتحدث مع أشرف* الذي أُخلي سبيله في عام 2014 بعد أن أمضى أكثر من سنتين في سجون النظام داخل سورية

"اعتقلوني رفقة صديقي في بادئ الأمر. كان ذلك في ربيع عام 2012. فلقد عثروا على مقاطع فيديو لمظاهرات مخزنة في هاتفه النقال، وقاموا بتعذيبه إلى أن ذكر اسماء أشخاص منهم اسمي. وكنت أُقيم في السكن الداخلي بجامعة حلب. وجاءوا مساء وضربوني بعقب إحدى بنادقهم وصادروا هاتفي ووضعوا عُصابة على عيني.

"واستقبلوني "بحفلة ترحيب" لدى قدومي إلى قسم الشرطة. حيث أمسكني رجل وانهمك في ضربي، قبل أن يأتي آخر وينضم إليه وشرعا يضربان رأسي بالجدار. شعرت كما لو أن كل جسمي كان ينزف دماً. وقاموا بتعذيبي طوال أربع ساعات. ثم أدخلوني في دولاب سيارة، وأدخلوا رأسي، وضربوني بسلك رفيع مصنوع من السيليكون، كان وقعه على جلدي كما السكين، واعتقدت حينها أنني قد هلكت.

"كان هناك ثلاثة محققين ووضعوا مجموعة كبيرة منا الطلبة في صف أمام غرفة الاستجواب، وكنا جميعاً معصوبي الأعين ونقف إلى جانب الجدار. وواحدا تلو الآخر أدخلونا إلى غرفة الاستجواب، وبينما كنا ننتظر أن يحين دورنا، قام أحد الجنود بضربي

"ثم حان دوري لدخول غرفة الاستجواب. وأخبرني الحارس أن أصدقائي قالوا إنني قمت بتفجير إحدى السيارات. فضحكت فعلا (نظراً لعدم أرجحية ذلك). وقالوا إنني قتلت حارساً من أمن النظام وأنني أحمل سلاحاً. ولم أفهم طبيعة تهمتي، وبدأ عناصر قوات الأمن بضربي ثانيةً. وقالوا إنهم سوف يعتقلون والدي إذا لم أعترف ويوسعونه ضرباً أيضا. ولم أصرخ عندما قاموا بتعذيبي في تلك الغرفة – فلقد كانت خائفاً جداً. وافترض أصدقائي والآخرون في الخارج أن صمتي يعني أنني قد اعترفت ووشيت بهم. ولكنني لم أفعل، فلقد كنت خائفاً أكثر من أن أقوم بالصراخ.

وفي حوالي الرابعة فجراً، أودعوني إحدى الزنزانات وعثر الحارس على علاج الربو الذي أحمله ففتح العبوة وسكب محتوياتها وسحقها بقدمه. وأذكر أنني شاهدت آثار الدم على زيه الذي كان يرتديه. وتناثرت الملفات في أرجاء المكان.

"وكانت أول ليلة هي أصعب ليلة، وكان بوسعي سماع أصوات آخرين يتعرضون للتعذيب. ولم يغمض لي جفن تلك الليلة. وفي حوالي الساعة 5 أو 6 صباحاً، كل ما سمعته هو أصوات نساء يصرخن. وفي السابعة صباحاً توقف صوت صراخ النسوة لتسمع أصوات الرجال من جديد. ويظهر أن الصراخ كان مجدولاً حسب برنامج معين.

"وفي اليوم الثالث، اقتادتني قوات الأمن إلى غرفة الاستجواب ثانيةً، وأخبروني أنهم لن يقوموا بضربي. وكنت معصوب العينين، ولكن أدركت أن صديقي كان داخل الغرفة، فلقد عرفته من صوته. واتهمني بأنني العقل المدبر للاحتجاجات وأنني أحمل سلاحاً وأنني أجبرت الكثيرين على التوجه للمشاركة في الاحتجاجات. ووصفني بالمنسق، ولقد كان في هذا الوصف بعض الحقيقة في واقع الحال – فلقد كنت منسقاً فعلاً. فلقد كنت ألتقط المقاطع المصورة للاحتجاجات في جامعة حلب، وأرسلها إلى وسائل الإعلام الدولية من قبيل قناة الجزيرة. وكنت ضمن مجموعة من الأشخاص تقوم بهذا العمل في مختلف أنحاء البلاد. وقمت برفع أحد المقاطع على الشبكة أمام صديقي هذا. ثم اتصلت بي والدتي على الهاتف وقالت إنهم سوف يلقون القبض عليها. وفي النهاية اعترفت بما فعلت – أي التقاط مقاطع فيديو للاحتجاجات ولا شيء أكثر من ذلك. لقد كنا أناسا مسالمين.

"وبعد نهاية الاستجواب أخبروني أن أبصم على اعترافات مزعومة تقع في سبع صفحات. فاعتراني القلق وقلت لهم أنني لم أقل كل هذا الكلام. وحاولت أن أقرأ محتوى الوثائق، ولكن المحقق لم يسمح لي بذلك، وقام بوضع بصمة إبهامي على الورق.

"وبينما كنت أنتظر أن يتم نقلي إلى فرع آخر، شاهدت بعض المعتقلين الآخرين، بدا بعضهم أنه في السبعين من العمر، فيما كان الباقون أطفالا لا تتجاوز أعمارهم 12 أو 13 سنة.

"وعندما وصلتُ إلى فرع الشرطة العسكرية حظيت بحفلة "ترحيب" أخرى من الضرب المبرح. وكنت رفقة مجموعة قوامها 30 شخصاً وعارياً قبل أن يصل ثلاثة من الضباط. وسرعان ما انهمك اثنان منهما بضربنا بعصى خشبية فيما استخدم الثالث سوطاً جلدياً. واعتذر أحدهم لي لاحقاً وقال: إذا لم نضربك نحن فسوف يضربوننا هم". واستمرت عملية الضرب 15 دقيقة ولو طالت أكثر من ذلك لكنت قد مت. وكانوا يصرخون وامتلأ المكان بالكثير من الصرخات.

"وفي اليوم الثاني، جُلبت للمثول أمام قاضي المحكمة الجنائية. وأوقفوني ضمن صف من الرجال أمام القاضي، ولم يستغرقه الأمر أكثر من خمس دقائق. وتم إرسالي إلى سجن حلب المركزي. ولم يخبرني بمدة الحكم الذي صدر ضدي، وكل ما قاله لي: (اذهب).

"ومقارنةً بكل ما حصل سابقاً، بدا أن السجن المركزي كان أشبه بالفندق في بادئ الأمر. فلقد كان بإمكاني الاتصال بعائلتي، بل واستخدام الإنترنت أحياناً. وكان هناك 198 رجلا في غرفة كبيرة مخصصة للسجناء السياسيين وملحقة بالمبنى الرئيسي للسجن. واحتُجزت نساء في مكان منفصل ملحق بالمبنى الرئيسي أيضا. وتوافر 75 سريراً واضطرُرت إلى النوم طوال ستة أشهر أسفل سرير سجين آخر. وكان نظام توزيع الأسرة المحدودة حسب السن، حيث حظي الأكبر سناً بيننا بسرير للنوم. كان هذا نظاماً توصلنا إليه نحن السجناء إذ كان لا بد من اتفاق حتى كي تحظى بفرصة للنوم أسفل سرير أحدهم حيث يظل الأمر أفضل من النوم في العراء. وأما المجرمون العاديون فلقد حظوا بمرافق أفضل فيما خُصصت المرافق الأسوأ للسجناء السياسيين.

"وتمكنت عائلتي من توكيل محام ساعدني فعلاً. واعتقدنا أنه سوف يتم إطلاق سراحي، ولكن اتضح لاحقاً أن ملفي قد (ضاع). وقالوا إنهم يبحثون عنه في كل مكان في المكتب وفي المحكمة أيضاً. وكان هناك ثلاثة محامون يبحثون عن الملف، ولكن لم يعثروا على أي شيء.

"وتبدو حالتي أنها حالة خاصة، ولكنها ليست كذلك. فما عليكم إلا سماع القصص الأخرى كي تدركوا ذلك.

"وفي 23 يوليو/ تموز 2012، حاولنا الفرار من السجن أثناء شهر رمضان. فلقد قمنا بكسر الباب الفولاذي بالتزامن مع قيام باقي السجناء بكسر جميع الأبواب في المبنى المركزي أيضا. وتمكنا من كسر جميع الأبواب في وقت متزامن، ولكن الحراس استخدموا الغاز المسيل للدموع ولم يعد بالإمكان التنفس، وقُتل اثنان وجُرح شخص من بين السجناء السياسيين. كما قُتل 12 من السجناء الآخرين أيضا.

"ومع بداية عام 2013، تغير كل شيء. فلقد فرضت جماعات المعارضة حصاراً على السجن ولم نعد نحصل إلا على الطحين فقط. وتحول السجن إلى عالم آخر – لقد أصبح كابوساً. فلقد انقطع التيار الكهربائي، واضطررنا لحرق الخشب من أجل التدفئة، وحرقنا كل ما وقعت عليه أيادينا. وأصبحنا مثل إنسان الكهف البدائي ونرتدي البطانيات على الدوام، وقد اسودت جلودنا من الدخان، وكنا نعيش في ظلام دامس.

"بلغ عدد نزلاء السجن قبل الحصار حوالي 11 ألف سجينٍ، ولكن قامت السلطات بنقل أكثر من 7 آلاف سجين، ولكنهم تركوا جميع السجناء السياسيين فيه.

"وأذكر وفاة 700 سجين من الجوع والإسهال. لقد أصبح الجناح جناحا للموت، وأصبحت باحة السجن مقبرة حيث كانوا يدفنون السجناء الموتى فيها، وأصبح الأمر أشبه ما يكون بمسرحية مروعة تتجلى في كل يوم فصول جديدة.

"وبينما كنت نائماً في أحد الأيام ضرب شيء أشبه بالصاروخ غرفتنا. ولم أعرف مصدره واخترق جسد أحد الأشخاص دون أن ينفجر وظل يحلق داخل الغرفة والشرر يتطاير منه. وقُتل اثنا عشر شخصا فيما فقد أحدهم نصف يده، وتسبب بمقتل بعض عناصر الشرطة والحرس أيضا.

"وفي يوم آخر أعدم الحراس 20 شخصاً رمياً بالرصاص. واستدعوا جميع السجناء كي يقفوا عند نوافذ زنزاناتهم ومشاهدة الإعدام في باحة السجن. ثم داسوا بأقدامهم على جثث السجناء الذين تم إعدامهم.

"وكان أحد السجناء في زنزانتي قد صنع علم سورية الجديدة فأمسك الحراس به وجاء ضابط يحمل خرطوم مياه وقد برزت من طرفه بعض البراغي وقام بضرب السجين على ساقيه إلى أن أصبحتا وكأنهما لحم مقطع في محل الجزار. لقد نجا ولكن دون أن يكون قادرا على المشي ثانية. وقال الحراس: هذا ما يحصل لكم عندما تعصوا الأوامر.

"وعندما نادى الحراس على اسمي في أحد الأيام، اعتقدت أنه سوف يتم إعدامي وبدأ أصدقائي يبكون ويقبلونني ويودعونني. ولم أكن خائفاً فلقد شعرت بخدرٍ يعم جميع أنحاء جسمي.

لقد كانت فترة السجن أشبه ما تكون بالحلم، وشعرت أنني بحاجة كي أرى نهاية لذلك الحلم.

"وفي واقع الحال اتضح أنهم استدعوني كي يتم إطلاق سراحي، وكنت أعاني من هزال شديد حينها فلقد دخلت السجن ووزني 82 كغم وخرجت وقد أصبح وزني 45 كغم فقط. وأما صديقي فلقد كان يزن 35 كغم فقط واضطروا إلى حمله في بطانية كونه لم يكن يقوى على المشي. وعرفنا لاحقا أنه تم الإفراج عنا في صفقة لتبادل السجناء. فلقد مضى سنتين ونصف منذ لحظة إلقاء القبض علي.

"ووضعوني في حافلة صغيرة تابعة للهلال الأحمر رفقة 11 آخرين. وبمجرد مغادرتنا السجن بدأ إطلاق النار من جميع الجهات. وكنا وسط معركة بين الجيش السوري وقوات المعارضة.

"ومن بين جميع ما مررت به في السجن، كانت تلك أكثر اللحظات رعبا لأنه لم تكن هناك جدران تحيط بي من كل جانب وسمعت أزيز الرصاص يمر قريبا من رأسي. وكنت متيقنا أنني ميت حينها لا محالة، وأن كل تلك المعاناة قد ذهبت هدراً. ولكن لم يُصب أحد أو يُقتل في واقع الحال، وهو ما بدا مستحيلاً حين تسترجع الأمر. فلقد سرنا مسافة 500 متر وسط وابل من الرصاص على الرغم من أن الحافلة تحمل شعار الهلال الأحمر، وقد لوُنت باللونين الأحمر والأبيض بشكل واضح جدا.

"وأخيرا وصلنا إلى نقطة التفتيش حيث شرعت قوات المعارضة بكيل المديح لنا وتهنئتنا.

"وعندما ترجلت من الحافلة الصغيرة غرست قدمي في الطين ولم أعتد أن أطأ شيئا غير البلاط طوال سنتين ونصف السنة. واعتقدت أنني سوف أفقد الوعي من شعور وطء قدماي التراب والطين. ولم تكن الإنارة متوفرة في السجن ولم أكن قادراً بالتالي على التكيف مع ضوء الشمس الذي كان باهراً جداً بالنسبة لي.

"والآن وبعد أن تمكنت من الفرار من سورية، علي أن أبدأ حياتي من جديد. وكل ما أريده هو أن أتابع تعليمي بعد أن فاتتني ثلاث سنوات. ولكن ليس لدي وثائق، وعليه فقد اضطر للعودة إلى الدارسة في المرحلة الثانوية. ولا شك أن التعليم باهظ الكلفة طبعا.

"وثمة أناس كثر عاشوا هذه القصة ولم يبق الكثيرون منهم على قيد الحياة وآمل أن يسمع العالم أصواتنا. واريد أن أمنح صوتا لأولئك الشخاص الذين فقدوا مستقبلهم، وأنا واحد منهم".

** تم تغيير الاسم.*

ضوء على حالة – جبرائيل موشي كوري

ناشط سياسي بانتظار المحاكمة

© Private

ينحدر جبرائيل موشي كوري من مدينة القامشلي شمال سورية، ويرأس المنظمة الديمقراطية الاشورية، وهو حزب سياسي تعتبره الحكومة السورية حزباً غير قانوني.

واستمر جبرائيل بأنشطته السياسية السلمية عندما انضمت المنظمة الديمقراطية الآشورية لتحالف قوى الثورة والمعارضة السورية، وهو ائتلاف من الجماعات المعارضة.

وأخبر أحد أصدقاء جبرائيل كوري منظمة العفو الدولية بما يلي: "جبرائيل شخص مثقف جداً ويستمتع بقراءة الأدب ومشاهدة الأفلام ويهوى متابعة الرياضة أيضاً. ونشأ في بيئة متنوعة وكان والده يمتلك دكاناً في الحي اليهودي بالقامشلي وينحدر العديد من أصدقائه من خلفيات كردية. وجلب معه هذا التنوع الذي نشأ عليه إلى نشاطه السياسي وكان حريصاً على الدوام على بناء شراكات مع الجماعات الأخرى لا سيما بعض الأحزاب الكردية.

ولقد رفض أن يغادر القامشلي رفقة عائلته بعد أن وصلته تهديدات من أشخاص موالين للنظام".

وفي ديسمبر/ كانون الأول 2013، تلقى جبرائيل طلباً من عناصر جهاز أمن الدولة السوري كي يراجعهم للخضوع للاستجواب في فرع الجهاز بالقامشلي. وتوجه إلى هناك حسب الطلب ولكنه لم يعد إلى المنزل أبداً. ويُعتقد أنه أمضى حوالي 60 يوماً في مراكز حجز مختلفة تديرها قوات الأمن في القامشلي ودمشق قبل نقله إلى سجن عدرا.

وجُلب بادئ الأمر للمثول أمام قاضي المحكمة الجنائية واتُهم بالانتماء لحزب سياسي سري غير مرخص "والتحريض على العنف من أجل الإطاحة بالحكومة". وأحال القاضي ملف قضيته في أغسطس/ آب 2014 إلى محكمة مكافحة الإرهاب التي لا تلبي إجراءاتها المعايير الدولية المرعية في مجال المحاكمات العادلة. ولا زال في سجن عدرا بانتظار بدء محاكمته.

وقال صديقه: "أنا قلق جداً على سلامة جبرائيل؛ فلقد سمعنا أنه في حالة صحية سيئة".

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن جبرائيل موشي كوري قد احتُجز لا لشيء سوى لممارسته السلمية لحقوقه المتعلقة بحريتي التعبير عن الرأي والتجمع، وتعتبره بالتالي سجين رأي وتدعو إلى الإفراج عنه فورا ودون شروط.

الحملات

لمزيد من المعلومات عن أنشطة التضامن بشأن هذه الحالة، يُرجى زيارة الموقع التالي:

https://www.amnesty.org/en/documents/MDE24/040/2014/en/

المعلومات

لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع التالي:

http://free-syrian-voices.org/gabriel-musheh/